Al-AZHAR University
Faculty Of Islamic & Arabic Studies
For Girls - Alexandria

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية
المجلة العلمية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

إفـــادة

تفيد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية بأن البحث المقدم من :

الدكتور / طارق أسعد حلمي الأسعد
أستاذ الفكر الاسلامي وعلوم الفلسفة الإسلامية وقضايا العصر المشارك
قسم العلوم الانسانية المساندة ـ الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب
المملكة الأردنية الهاشمية ـ الزرقاء

المعـــنون بـ/

القول بخلق القرآن الكريم . دراسةٌ حديثية في الظاهرةٌ النقدية

قد تم تحكيمه تحكيماً علمياً والبحث مقبول وصالح للنشر
وسيتم نشره في حولية الكلية العلمية المحكمة
في (العدد السابع والثلاثين) للعام الجامعي ٢٠٢١م.

الترقيم الدولي : ISSN 2357-0423
http://bfda.journals.ekb.eg/

تحريراً في ٢٠٢١/١/١٣م

مدير إدارة المجلة

يعتـمد .....

عميدة الكلية ورئيس تحرير المجلة

أ.د/ إيمان محمد عبدالفتاح الشماع

((القول بِخلق القرآن الكريم ،دراسةٌ حديثية في الظاهرة النقدية))

إعداد: د.طارق أسعد حلمي الأسعد

أستاذ الفكر الإسلامي و

الإسلام و قضايا العصر المشارك

الجامعة الهاشمية

الأردن- الزرقاء

tarq@staff.hu.edu.jo

1442 هجرية

عَرْضُ بَناتِ الصُّلبِ على الخُطاب أَيْسَرُ من عَرْضِ بناتِ الفِكرِ على الألباب

مقولةٌ منسوبةٌ للأصفهاني ولم أعثر عليها وذكرتها لأنها من المُلَح واللطائف

ملخص :

تعنى هذه الدراسة بمقولة القول بخلق القرآن الكريم بجدليتها القائمة على قضية ونقيض ومركبهما ؛ فهي إذ ذلك مغالطةٌ ، تردد منزعُها بين لا معقول تجريبي ، ومعقول منكر في أدلة الشرع وقياساته ، وقد أتت هذه الدراسة على أن هذه المقولة ، بلا أصل يُفزعُ إليه ، حتى إنها لم تكن لها مقدماتُها المتعينةُ في مقتضيات الاستدلال بها ، ولذلك فإنها لم ترد في سياقها إلا على سبيل المحنة والبلية ، ولم يتجه بها القولُ إلا على سبيل المذهبية الجائرة ، التي وَطَئتَ حمى العدالة عند أئمة ثقات ورواةِ أهل إتقان ، ما كان الواحد منهم لِيَذَرَ صنعته ويخالفَ عن شرطه بامتحانه بها .

Summary:

This study is concerned with the saying that the Holy Qur’an is created with its dialectic based on an issue and antithesis and their combination. She was not included in this study, so it was not her introductions, which made her able to obtain unknown information. Its context is only the path of ordeal and calamity.

مقدمة :

يُعَدُ القولُ بخلق القرآن الكريم مقولة جدليةً، (اضطرب فيها أقوامٌ، لهم علم وفضل ودين وعقل ، وجَرَت بسببها مخاصمات ومهاجَرات بين أهل الحديث والسنة) ، وهي مقولةٌ، نزلت في الأئمة من المحدثين ،(فاختلفوا في فرع لم يفهموه، لغموضه ولطف معناه ، وتعلق كل فريق منهم بشعبة منه ، ولم يكن معهم آلةُ التمييزِ ولا فحص النظارين، ولا علم أهل اللغة) ، فلما امتُحِنوا بها ، استحالت بدعةً مضافةً في علم الحديث دراية ، موصوفةً بالتأثير جرحاً وتعليلاً على الرواة والنقاد ، مع أنها قد آلت – على كل ما بَلَغَتهُ من الثأثير في بابي الجرح والعلة – إلى باب الديانة ، ولم تصب ما كانت معدةً له في باب هدم أصول علمي الحديث رواية ودراية ، وكل ذلك جاء مفصلا في مسلك هذه الدراسة التي انطوت عن رؤية في التنكيت * على هذه المقولة .

وبعد ؛ فهذه مقدمة بين يدي التمهيد لمسألة وُصِفت بالمصيبة الصماء ، خَلَعَت على زمن إمتحان المحدثين بها أَعَاجيبَ ومنقولاتٍ وأوضاعاً ، لم يُحِط بها النقاد، ولم يوفق كثير منهم إلى تحريرها .

---

* قلت : وذلك إقتباساً من محاكاةٍ لنكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ، عندما قرأ الحافظ ابن حجر على شيخه العراقي الفوائدَ التي جمعها على مقدمة ابن الصلاح، حيث وقعت له النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض .

كلمات مفتاحية :

---

1 – ظاهرة نقدية
2 – مقولة جدلية
3 – لا معقول تجريبي
4 – الواقفية
5 – مسألة اللفظ
6 – نقد أولي
7 – علم العلل
8 – في الحقيقة وفي نفس الأمر
9 – باب الرواية
10 – باب الديانة
11 – خوارم المروءة
12 – حديث مستقيم
13 – محصلات التجريد
14 – التفريغ الذهني
15 – دور الجدل وتسلسله
16 – العقل الفعال
17 – اخبار الأحاد
18 – دلالة ظنية
19 – دلالة قطعية
20 - العلم الحصولي
21 – العلم الحضوري

تمهيد.

إن دراسة أي ظاهرة نقدية ، تبدأ من النظر في مراحل بُلوغِ نصابها المعرفي ، والقولُ بِخلقِ القرآن الكريم، مقولة جدلية (1),تقوم على قضية ونقيض ومركبهما ؛ فهي مغالطة ، تردد منزِعُها بين لا معقول تجريبي (2)، ومعقول منكر في أدلة الشرع وقياساته(3)، و(كان أول من ابتدع القول بها الجهميةَ المحضة النفاةَ ، الذين لا يثبتون الأسماء و الصفاتِ ؛ فكانوا يقولون :**أولاً :** إن الله تعالى لا يتكلم ، بل خلق كلاماً في غيره ، وجعل غيره يعبر عنه) (4)، (ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد ، دخلوا في مذهب جهم ، فأثبتوا أسماء الله تعالى ولم يثبتوا صفاتِه ، وقالو : نقول : إن الله متكلم حقيقة ، وقد ينكرون إجماع المسلمين على أن الله تعالى متكلم حقيقةً ، لئلا يضاف إليهم أنهم يقولون : إنه غير متكلم، لكن معنى كونه سبحانه متكلماً عندهم : أنه خلق الكلام في غيره ؛ فمذهبهم ومذهب الجهمية في المعنى سواء ، لكن هؤلاء يقولون : هو متكلم حقيقة ، وأولئك ينفون أن يكون متكلماً حقيقة) (5) .ثم تلقف هذه المقولةَ من فُتِنوا بها من الحكام والولاة الذين تسلطو على رعيتهم لأكثر من خمسة عشر عاماً ، وامتحنوا الناس بها بالسيف والغلبةِ والقهر، (فشايع مشايعون ،ونافر منافرون ،فحصلت الحيدة عن العدل إلى إفراط والى تفريط ، من غير معرفة كثير منهم لمغزى هذه المقولة) (6) ، وهذه المقولة التي سماها المؤرخون بالمحنة ، (قد كثر ذكرها والتعليل بها والإحالة إليها في كتب الجرح والتعديل وكتب الرجال والرواة والضعفاء والتاريخ ، وهي بالنظر لتقادم عهدها بغمُضُ المراد منها) (7)

1- أنظر في تفصيل فروع هذه الجدلية ابن حزم الظاهري , ابو محمد علي , كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ,وبهامشه كتاب الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني , مكتبة السلام العالمية ، بلا تاريخ ، 3 / 4 وما بعدها , وانظر المعلمي اليماني , عبد الرحمن بن يحى , القائد إلى تصحيح العقائد ,علق عليه محمد ناصر الدين الألباني , المكتب الإسلامي ط3 ,1404 هـ/219-221 , وانظر كذلك ابن حزم , كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده , دراسة وتحقيق د.احمد بن ناصر ابن محمد الحمد ود.سعيد القزقي , مكتبة التراث / 255-261

2-هو مذهب الجهمية عموماً .

3- هو الأصل الذي قام عليه مذهب المعتزلة .

4- شيخ الإسلام ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة عام 1425هـ/2004م ، 306/12 .

5- المرجع السابق ، 311/12 ، وأنظر متوسعا اللالكائي ، أبو القاسم الحسن بن منصور ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، خرج أحاديثه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 105/1 ، وما بعدها .

6 – الكوثري ، محمد بن زاهد بن الحسن ، تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفه من الأكاذيب ،عني بنشره السيد عزت العطار الحسيني ، الطبعة الأولى ، 1361 هـ ، ص 53 .

7 – أبو غدة ، عبد الفتاح ، مسألة خلق القرآن الكريم وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط2 ،2005م، ص5 .

، فكانت إذ ذلك جدليةً ، يتراوح مضمونها في ذهن من يراها أو تُرى له ، فمقولة هذه حالها ، وذلك مبلغ القول بها ، قد وَطَئَت حمى العدالة عند أئمة ثقات ، ورواةِ أهل إتقان ، ما كان الواحد منهم لِيَذَرَ صنعته ويخالفَ عن شرطه بامتحانه بها ، كما ورد عن الإمامين الذهلي والبخاري ، ومثله عن الإمامين إبن منده وأبي نعيم رحمهم الله تعالى جميعا ، (فمسألة اللفظ في القرآن الكريم ، قد اضطرب فيها أقوام لهم علم وفضل ودين وعقل ، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة) (1) ، وإنني رأيت أن الرؤية النقدية التي أحاطت بهذه المقولة ، كانت في هذه الصور الثلاثة :

1- صورة التصديق بها ، جهلاً بحقيقتها ، أو صدوراً عن بدعةٍ تُفَرِقُ العقل وتُفرُقُ النقل .

2 – صورة التوقف فيها ، وهو ما يعرف بالتوقف في مسألة اللفظ ، ويُسَمِي الإمامُ أحمد المُتَمَثِلَ بهذه الصورة واقفيا(2) .

3 – صورة التكذيب بها ، والنصِ على ذلك ، لمخالفتها أصلاً من أُصول الاعتقاد .

وهذه الصور الثلاث ، تبين عن مضامين المقولات النقدية ، التي حررها علماء الجرح والتعديل في هذا الجانب من جوانب علم دراية الحديث ، فالتصديق أو التكذيب أو التوقف بالنسبة لهذه المقولة ، أحوال يصارإليها عند تحديد الصفة النقدية الاصطلاحية ، لمن نَسَبَ نفسه إلى القول بها ، أو لمن نُسِبَ إليه القولُ بها ، لثبوت توقفه فيها ، وأما من كذبها ونص على ذلك ، فقد كانت له الصدارة النقدية في الحكم على المصدقِ بها أو المتوقف فيها(3) ، وإمعاناً في بلوغ النصاب المعرفي لهذه المقولة ، فإنها لم ترد في سياقها إلا على سبيل المحنة والبلية ، ولم يتجه بها القول إلا على سبيل المذهبية الجائرة ، حتى إنها لم تكن لها مقدماتُها المتعينة في مقتضيات الاستدلال بها ؛ فلو أردنا أن نستنهض الدليل على تعيين المعنى المعتبر بها ، كما هو الشائع في كل مقولة مختلفٍ فيها ، وكما هو العرف السائر في أي مسلك نقديٍ لرؤيةٍ مذهبيةٍ ، لها منزعها الخاص بها ، فقد وجدت أن مقولة خلق القرآن الكريم ، بلا أصل يُفزع إليه عند القائلين بها سوى ما كان مِن تلقف مَن استحوذ عليه سلطانُ العقل وتسلطُه المنحدر من مذهب المعتزلة ، فذلك هو الخليفة العباسي المأمون ، الذي قال بخلق القرآن منحدراً بمقولته هذه عن أشياخه من المعتزلة الجهمية ، فعلى قدر تدينه واعتقاده بهذا الرأي ، امتحن الناس تديناً واعتقاداً ، ثم كان بعده الخليفة المنحدر المعتصم

---

1 – إبن تيمية ، مجموع الفتاوى ، 333/12.

2 - والمقصود بالواقفية : الذين لم ينسب إليهم القول بخلق القرآن الكريم ، ولا أنه كلام الله تعالى غير مخلوق ، وبعض الواقفية ثبتوا على ذلك مطلقاً ، بدعوة خفاء الأمر وغموض مسلكه ، وقد عدَهم الأمام أحمد جهميةً ، وصرح بكفرهم في بعض الروايات عنه ، أنظر في ذلك شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، للالكائي ، 363/2 .

3 - فذاك هو الإمام أحمد بن حنبل ،قد كان له منهج نقدي ، فتش فيه في جميع جوانب هذه المقولة محققاً أحكامه جرحاً وتعديلاً وتعليلاً في الرواة الذين امتُحنوا فأجابوا ، أو لم يجيبوا أو توقفوا ، وتمايزت مقولاته فيهم وفي ضبطهم وقبول رواياتهم ، أو ردها قبل المحنة وبعدها ، أنظر في أثر هذه المقولة في منهج الإمام أحمد النقدي رسالة علميةً ،عنوانها :" المحنة وأثرها في منهج الإمام أحمد النقدي "، لعبدالله بن فوزان بن صالح الفوزان ، وهي رسالة من سلسلة البحوث العلمية المحكمة ، ص40 ، سنة النشر 1431 هـ .

ثم الواثق ، حتى جاء عهد الخليفة المتوكل سنه 232 هـ ، الذي تحسس معنى الهدى والحق في مسألة اللفظ ، التي لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً (1) ، وبعد هذا العهد ، أخذت هذه المحنة صيغةً تاريخية دون النقادُ جميع مظاهرها النقدية ، وأحوالها المنظورة في علم رواية الحديث ودرايته .

وبعدُ ؛ فقد أتيتُ في هذا التمهيد على بيان وجيز ، يميز حدود المسألة بما يُقربها من نظر الناقد وفحصه ، وقد جعلت هذه الدراسة في المباحث الثلاثة الآتية ،

المبحث الأول :-

القول بخلق القرآن الكريم بين الجرح والتعليل .

المبحث الثاني :-

المورد النقدي للقول بخلق القرآن الكريم على المحدثين والراوة بعد المحنة .

المبحث الثالث : - دور المعتزلة في تأصيل اتهامهم أصحابَ الحديث ومناهجَهم النقديةَ في ضوء مخالفتهم أصول التوحيد عندهم .

المبحث الأول :-

القول بخلق القرآن الكريم بين الجرح والتعليل .

يُعَدُ نقد الرواة المنسوبين إلى مسألة اللفظ ، نوعاً من أقسام علم الحديث دراية ، غير أن القول بهذه المقولة ، لم تجرِ فيه قواعدُ النقد الاصطلاحيةُ المتواضَعُ عليها في علم الجرح والتعديل - بما هو نقد أولي يُعنَي بالقوادح الظاهرة - ، وكذا في علم العلل – بما هو نقد ثانوي أعلى من سابقه وأدق ، موضوعه : حديث الثقات ، وغايته كشف ما يطرأ على رواياتهم من الخطأ والوهم (2) ، فلم يكن القول بخلق القرآن الكريم مجردَ قادح ظاهر في الرواي ، يُسقط اعتبار روايته عند النقاد فحسب ، لأن القادح الظاهر من حال الراوي قائم على صفة مَوقُوفٍ عليها في الراوي ، في الحقيقة وفي نفس الأمر، أي إنها صفة ثابتة في الراوي ، ومؤثرة في روايته بالنسبة إلى مَن وقف عليها من النقاد ، وأما القول بخلق القرآن ؛ فإنه بالنسبة إلى من اعتقده من الرواة ، أو من امتُحن به منهم ؛ فإنه لا يكون قادحاً ظاهراً قائماً في الراوي في الحقيقة وفي نفس الأمر ، لأن الراوي المعتقد بهذه المقولة ، إنما اعتقدها من وجه دون وجه ، أي من منزع ، تأول في تحديد صفته ، وإذا ثبت تأولُه في هذه الحال

1-أنظر توسعاً في هذا التاريخ وجميع أحداثه ، إبن كثير، أبو الفداء الدمشقي ، البداية والنهاية ، وثقه واعتنى به علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1 1410 هـ ، المجلد الخامس ، 260/10-265.

2- سعيد , د. همام عبد الرحيم ، في تحقيقه على شرح علل الترمذي للحافظ إبن رجب الحنبلي ، مكتبة المنار ، ط 1 ,1407هـ 25/1 ، وفيه اقتباس بنبوع تصرف .

فإنه لا يكون قوله إذ ذلك ثابتاً في الحقيقة وفي نفس الأمر ، وأما إن كان الراوي قد امتُحن فيما جرى عليه قوله بخلق القران الكريم ، فواضح هنا ، أنها مقولة عريةٌ بكل وجه عن كونها صفة ثابتةً في الراوي ، وموقوفاً عليها في الحقيقة وفي نفس الأمر (1) .

ولم يكن القول بخلق القرآن الكريم أيضاً علةً في الراوي ، بما هي في معناها الاصطلاحي : عبارة عن أسباب خفية غامضة ، طرأت على الحديث فأثرت فيه ، أي قدحت في صحته (2) ، فالتفاوت بين تلك الصورتين بينَ لحال خفاء السبب في العلة ، وظهوره في التوقف في مسألة اللفظ ، وإن كان للتعليل بهذا التوقف في مسألة اللفظ وجهٌ ، فهو لأنه قد نسبَ إليه كبار الأئمة ، وحذاق النقاد بعد امتحانهم كالبخاري وعلي بن المديني وغيرهما ، هذا وإنني أرى أن هذا المسلك في النقد والتعليل ، لا يدخل في التعليل المصطلح عليه من كل وجه يصدق عليه مسمى العلة عند أئمة المصطلح ، ولذلك فهو - كما تبيناه - **توقف أو تصور عن توقف في رواية من طرأت عليه هذه المقولة بعد عرضها عليه وامتحانه بها** ،على أن هذا التوقف ، بما هو أحد مستويات النقد ودرجاتُه ؛ فهو نقد باعتبارات أحادية ، ترجحها عوامل ، تغلب عند ناقد وتنحسر عند آخر ، وتظهر لناقد وتخفى لآخر .

وفي تحقيق أن القول بخلق القرآن الذي امتحن به الأئمة ، لا يدخل في باب الجرح والتعليل ، قال الإمام الصنعاني : (إذا شددت يدك بما أسلفناه لك من الأدلة على أنه ليس الشرط في قبول الرواية إلا ظنَ صدقِ الراوي وضبطه ، هان عليك الخطب الجليل ، وحصل لك في باب الرواية أصل أصيل ، وذلك أن غالب الجرح والتضعيف بمثل القول بالقدر والرؤية والإرجاء ، وبغلو التشيع وغيرها مما يعود الى العقائد والمذاهب **كخلق القرآن** ومسألة الأفعال ، فليست ، هذه عندنا بقوادحَ في الراوي من حيث الروايةُ ، وإن كان بعضها قادحاً من حيث الديانةُ ، فباب الرواية غير باب الديانة) (3) ، ولقول الصنعاني هنا في فصل باب الرواية عن باب الديانة أصل معمول به في الصناعة الحديثية عند الرواية عن الثقات الذين نُسبوا إلى تلك البدع التي ورد نص الصنعاني بها ،

1-قلت : إن الإحالة في تعبيري هنا إلى مصطلح (في الحقيقة وفي نفس الأمر) بما حصل معه التفريق المشار إليه ، إنما هي إحالة مقتبسة من عبارة الإمام الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح رحمة الله تعالى عليه في مقدمته ، أنظر إبن الصلاح ،أبا عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي ، علوم الحديث ، حققه وعلق عليه د . نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ، ص11 .

2-الحافظ زين الدين العراقي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، تحقيق الشيخ سليمان ربيع ، ط1 ، 1355 هـ ، ص 104 ، وأنظر ما قاله برهان الدين البقاعي في نكته على ألفية العراقي : والمعلل : خبر ظاهره السلامة ، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح ، وذلك في المرجع السابق ، الحاشية ، ص 105.

3- الصنعاني ،محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ، ثمرات النظر في علم الاثر
المحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة
الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية
الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م ص140 .

وتحرير المسألة : أن الراوي إذا كان صاحب بدعةٍ ، كالقول بخلق القرآن ، أو التوقف فيه ، أو كان على غير ذلك من البدع ، كالقول بالقدر وغيره ، فإن ذلك لا يرد روايته ، إلا إذا تُكُلِم فيه من جهه عدله أو ضبطه ، وحرف المسألة : ما قاله الحافظ إبن حجر : (أما البدعة ، فالمصوف بها ؛ إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك،وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة ، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهرهُ سائغٌ ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث مَن هذا سبيله ، إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفا بالديانة والعبادة ، فقيل : يقبل مطلقاً ، وقيل : يرد مطلقاً ، والثالث : التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى إبن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن في دعواه نظراً ، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً ، فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ، ويحسنها ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية،فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعتة قُبِلَ،وإلا فلا،وعلى هذا،إذا اشتملت رواية المبتدع،سواء أكان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا،هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا،مال أبو الفتح القشيري إلي تفصيل آخر فيه ، فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه،فهو إخماد لبدعته وإطفاء لناره،وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع ما وصفنا من صدقع وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته؛فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث،ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته)(1)، وقال الإمام السيوطي :(والمعتمد:أن الذي تزُدُ روايته من أنكر متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة،أواعتقد عكسه،وأما من لم يكن كذلك وانضم إلي ذلك ضبطُه لما يرويه مع ورعه وتقواه،فلا مانع من قبوله،... وقيل : يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذبَ في نصرة مذهبه أولأهل مذهبه،سواء كان داعية أم لا،ولا يقبل إن استحل ذلك،وحُكَيَ هذا القول عن الشافعي، حكاه عنه الخطيب في الكفاية لأنه قال:أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة،لأنهم يرَون الشهادة بالزور لموافقيهم) (2) وبما تقدم بيانه ، فإن القول بخلق القرآن الكريم ، يجرى عند النقاد مجرى غيره من البدع التي نُسِبَ إليها رواةٌ ، أو قال بها رواةٌ **متأولين** ، بحيث وقع التمييز في ذلك بين الراوي العدل الضابط الذي رُمي ببدعتة ، وغيره من الرواة المجروحين ، ووقع التمييز كذلك بين الداعي إلى بدعته ، وغيره على التفصيل المشهور في بابه عند النقاد والمحدثين ، وقد سرد السيوطي من رُمَي ببدعته ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما ممن رُموا بالإرجاء كإبراهيم بن طهمان وغيره ، وممن رُموا بالنصب كإسماعيل بن ابي زكريا وغيره ، وممن رُموا بالتشيع كثور بن زيد المدني وغيره ، ومن رُموا بالقدر كداوؤد بن الحصين وغيره ، وممن رُموا برأي ابي جهم ، وهو نفي صفات الله تعالى ، **والقول بخلق القرآن** كبشر بن السري ، **وممن رُموا بالوقف** ، وهو : أن لايقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق ، كعلي بن هاشم .... فهولاء المبتدعة ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما (3).

1-العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1379 هـ ، رقم كتبه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، وقام بإخراجه وصححه محب الدين الخطيب ، 385/1 .

2- النووي ، يحى بن شرف بن مري ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة دار التراث ، مصر ، ط2 , 1392 هـ 324/1 , 325 ، وأنظر كذلك : الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، بتقديم محمد الحافظ التيجاني ، دار التراث العربي ، ط2 , 194 ,195.

3- النووي ، تدريب الراوي ، 328/1-329.

وقد نص الحافظ ابن حجر في الفتح على قاعدة نقدية ، اتسع لها شرط البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه في تخريج أحاديث المبتدع ، إذا كان صامد اللهجة متديناً ، كروايته في الصحيح عن عمران بن حطان شاعر الخوارج من العقدية (1) .

وبالجملة ، فإننا عندما نجمع شذراتِ هذه المسألة من مظانها عند أهل الحديث ، ويكون إسناد القول في مسألة القول بخلق القرآن أو التوقف فيه إلى باب الرواية عن المبتدع بصفتها الاصطلاحية عند الجمهور من المتقدمين كالبخاري ومسلم وعلي بن المديني ويحى بن سعيد القطان وابن خزيمة وغيرهم ، **فإننا سنمثل الى أصل جرى عليه الأئمة من النقاد والمحدثين في الحكم على رواية المبتدع التي أنزلوها على شروطهم ،** فأحاطوا بهذه الروايات وانتَقَوا منها ما وافق الشرط دونما اعتبارٍ للبدعة التي تدين بها الراوي مذهباً أو اعتقاداً ، مما لا يُكفر به ، وذلك النظر متَجِه في محله ،ولذلك قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي : (شيعي جلد ، لكنه صدوقٌ ،فلنا صدقه وعليه بدعته ،وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم وأورده ابن عدي ، وقال : كان غالياً في التشيع ، وقال السعدي : زائغُ مجاهر، فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدعٍ ، وحد الثقة العدالة والإتقان ؟ ، فكيف يكون عدلاً مَن هو صاحب بدعة ! وجوابه : أن البدعة على ضربين ؛ فبدعة صغرى كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تَحرف ، فهذا كثيرٌ في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدَ حديث هؤلاء ، لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدةٌ بينةٌ ، ثم بدعة كبرى ، كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ، والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة،وأيضا فما استُحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم ،والتقية والنفاق دثارهم ، فكيف يقبل نقل مَن هذا حاله ! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو: من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية ، وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنهم وتعرض لسبهم ، والغالي في زماننا وعرفنا : هو الذي يكفر هؤلاء السادة،ويتبرئ من الشيخين أيضا ، فهذا ضال مُعَثر ، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً ، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما) (2)

: المبحث الثاني

المورد النقدي للقول بخلق القرآن الكريم عند المحدثين والرواة بعد المحنة

رأينا أن القول بخلق القرآن الكريم ، كان موردُه الجدلَ الذي انبعثت تداعيته إلى الخليفة المأمون وإخوانه ، حتى تدينوا به واعتقدوه وفرضوه على أهل الحديث والفقه وأولى الرأي فرض تعنت وغلبةٍ وقهر ، فحملوا الناس على القول به ، حتى قال ناس مقالتهم ، وتدينوا خوفا بعقيدتهم ، إلا أهلَ الحديث، فإنهم -على ما لازم جهودهم في الرواية والنقل والنقد - قد نزلت فيهم محنة القول بخلق القرآن

1- إبن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، وفيه نص الحافظ على أن البخاري قد روى لعمران بن حطان في موضعين ، هما : حديث عائشة في لبس الحرير ، ورقم الحديث 5497 كتاب اللباس ، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه، وآخر في باب نقض الصور ، ورقم الحديث 5608 ، كتاب اللباس ، باب نقد الصور ، وقد خرج له في المتابعات دون الأصول .

2- الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، ميزان الإعتدال في نقد الرجال ويليه ذيل ميزان الإعتدال للإمام أبي الفضل العراقي ، دراسة وتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية بيروت ،بلا تاريخ ،ص 88 ،ج 1 .

(فاختلفوا في فرعٍ لم يفهموه لغموضه ولطف معناه ، فتعلق كل فريق منهم بشعبة منه ، ولم يكن معهم آلةُ التمييز ، ولا فحصُ النظارين ، ولا علمُ أهل اللغة ، فإذا فكر أحدهم في القراءة ، وجدها قد تكون قرآنا لأن السامع يسمع القراءة ، وسامع القراءة سامع القرآن ، وقال الله عز وجل : ، واستمعوا له ، وقال سبحانه : ،حتى يسمع كلام الله ، ووجدوا العرب تسمى القراءة قرآناً ، ... فيُعتقد من هذه الجهات أن القراءة هي القرآن غير مخلوق ، ويفكر آخر في القراءة ، فيجدها عملاً ، لأن الثواب يقع على عمل... ، فيُعتقد من هذه الجهة ، أن القراءة عمل ، وأنها غير القرآن ، وأن من قال : (القراءة غير مخلوقة) ، فقد قال : إن أعمال العباد غير مخلوقة ، فلما وقعت هذه الحيرة ، ونزلت هذه البلية، فزع الناس إلى علمائهم وذوي رأيهم ، فاختلفوا عليهم ؛ فقال فريق منهم : القراءة فعل محض ، وهي مخلوقة كسائر أفعال العباد ، والقرآن غيرها ، وشبهوها والقرآنَ بالضرب والمضروب ، والأكل والمأكول ، فاتبعهم على ذلك فريق ، وإلى هذا ذهب جمهورأهل النظر، والحسين بن على الكرابيسي مثير هذه المسألة ، وداود بن علي الأصبهاني وأبو عبد الله البخاري ومسلم بن الحجاج وغيرهم ، وهو الحق من حيث النظرُ ، وقال فرقة : هي القرآن بعينه ، ومن قال : إن القراءة مخلوقة ، فقد قال بخلق القرآن ، واتبعهم قوم ، وإلى هذا جنح محمد بن يحي بن خالد الذهلي ، وجمهور المنتمين إلى الإمام أحمد من الرواة ، وقالت فرقة : هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها ، ولم يتكلفوها ، ولا تَعَاطَعوها ، وإلى هذا مال جماعة ، تورعوا عن الخوض فيما لا نص فيه من الشارع من مُحدَثات الأراء ، وتركوا أمر إرجاعِها إلى الأصول المستنبطة من الشرع ، لمن يرى الكفاءة في نفسه لذلك، واختلفت عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الروايات ، ورأينا كل فريق منهم يدعيه ويحكى عنه قولاً ...، وسر ما يوجد في هذه الروايات عنه من الاضطرابات ، أنه لما رآى غلو الرواة بعد المحنة ، نهى أصحابه عن الخوض في الكلام ...، وكل من ادعى شيئاً أو انتحل نحلة ، فهو يزعم أن الحق فيما ادعى وفيما انتحل ، خلا الواقف الشاك ، فإنه يقر على نفسه بالخطأ ، لأنه يعلم أن الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما، وأنه ليس على واحد منهما ، وقد بُلي بالفريقين المستبصر المسترشد ، وبإعناتهم ومحنتهم وإغلاظهم لمن خالفهم ، وإكفاره وإكفار من شك في كفره ، فإنه ربما ورد الشيخ المُصر ، فقعد للحديث ، وهو من الأدب غفل ، ومن التمييز ليس له من معاني العلم إلا تقادم سنه ، وإنه قد سمع إبن عيينة وأبا معاوية و يزيد بن هارون وأشباههم، فيبدأونه قبل الكتاب بالمحنة ، فالويل له ، إن تلعثم أو تمكث أو سعل أو تنحنح قبل أن يعطيهم ما يريدون ، فيحمله الخوف من قدحهم فيه ، وإسقاطهم له ، على أن يعطيهم الرضا فيتكلمَ بغيرعلم ، ويقولَ بغير فهم ؛ فيتباعد من الله في المجلس الذي أمل أن يتقرب فيه منه سبحانه ، وإن كان ممن يعقد على مخالفتهم ، سام نفسه إظهار ما يحبون ليكتبوا عنه ، وإن رأَوا حدثاً مسترشداً ، أو كهلاً متعلماً سألوه ، فإن قال لهم : أنا أطلب حقيقة هذا الأمر ، وأسأل عنه ولم يصح لي شئٌ بعد ... كذبوه وآذَوه ، وقالوا : خبيث ، فاهجوره ولا تقاعدوه ، أَفَتَرى ، لو كان ما هم عليه من اعتقادهم هذا الأمر ، أصل التوحيد ، الذي لا يجوز للناس أن يجهلوه ، وقد سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ، أكان يجب أن يبلغ فيه هذه الغاية) (1)

1- الدينوري ، محمد بن مسلم بن قتيبة ، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية للنشر والتوزيع ص 57-62 .

وفي ذلك كله ، كانت هذه المحنة مرتعاً خصباً للفتنة ، وركناً شديداً آوى إليه أقران وأنداد ، فانفلتت الألسنة وظهر عوارها ، وتُكِلم - كما تم نقله - في رواة وأئمةٍ ، تحت غائلة التأول والتخبط ، فهذا العقيلي يذكر علي بن المديني في كتابه الضعفاء ، من أجل مسألة اللفظ ، حيث قال في ترجمته : (جنح إلى ابن أبي دوءاد والجهمية، وحديثه مستقيم إن شاء الله تعالى ، ... وقال : قرأت على عبد الله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه ،

فرأيت فيه حكايات كثيرةً عن أبيه عن علي بن عبدالله ، ثم قد ضرب على إسمه وكتب فوقه : حدثنا رجل ، ثم ضرب على الحديث كله ، فسألت عبدالله، فقال كان أبي حدثنا عنه ، ثم أمسك عن اسمه ، وكان يقول : حدثنا رجل ثم ترك حديثه بعد ذلك) (1) ، وذكر مثل هذا الحافظ ابن حجر في التهذيب ، حيث قال : (قال عبدالله ابن أحمد في المسند بعد أن روى عن أبيه عن علي حديثاً: لم يحدث أبي بعد المحنة عنه بشيء ، وفي مسند طلق بن علي ، حدثنا أبي حدثنا علي بن عبدالله - هو ابن المديني - قبل أن يُمتحن) (2) وهذا الإمام الذهبي يورد في ترجمة يحيى بن سعيد ، قال : (قال أحمد بن حنبل : أكره الكتابة عمن أجاب في المحنة كيحيى وأبي نصر التمار) (3) ووجدنا إبن أبي حاتم يجرح البخاري ، حيث قال في ترجمته : (قدم عليهم الري سنة 250 هـ ... ، سمع منه أبي وأبو زرعة الرازيان ، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري ، أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق) (4) وبعد ، فقد وجدت أن هذه المقولة في حدها ورسمها هي نوع من البدعة العارضة، بحيث إنها لم يقل بها أحد بمحض رأيه وصفو مذهبه ، وقد سلكت في هؤلاء الرواة على غير بصيرة من رأى أو تحقيق ونظر ، ولأنها كذلك ، فقد امتُحن الناس بها هذا الامتحان الجائر ، فلم يتجاوز الأمر فيها عن حد كونها فتنة ، غاب فيها تعقلُ الأشياء واستبصارُها ، فاضطريت في شأنها العبارت والمقولات النقدية ، وفي توضيح هذه الحالة ، فإنني أورد هذه الموازنة العادلة في نقد الرجال عند الإمام الذهبي ، وهي موازنة راعى فيها الذهبي أصول النقد بضوابطه الثابتة ،وقيمه الأغلبية المرعية عند أئمة المصطلح ، حيث قال في ترجمة علي بن عبدالله بن جعفر أبي الحسن الحافظ : (ذكره العقيلي في كتابه الضعفاء ، فبئس ما صنع، فقال : " جنح إلى إبن إبي دؤاد والجهمية ، وحديثه مستقيم إن شاء الله تعالى ، قال لي عبدالله إبن أحمد : كان أبي يحدثنا ثم أمسك عن اسمه ، وكان يقول حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك " ، قلت - أي الذهبي - : بل حديثه عنده في مسنده ، وقد تركه إبراهيم الحربي ، وذلك لميله الى أحمد بن أبي داؤد ، فقد كان محسناً إليه، وكذا امتنع مسلم من الرواية عنه.

1-العقيلي ،أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد ،كتاب الضعفاء ،تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ،دار الصميعي ،ط1 ،1402هـ 962/3.

2- إبن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب ، بإعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد ، مؤوسسة الرسالة ، ط1 ،1416 هـ ، المجلد 3 ص 179-180 .

3- الذهبي ، شمس الدين عبدالله محمد بن عثمان ، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، ويليه ذيل ميزان الإعتدال لأبي فضل العراقي ، دراسة وتحقيق الشيخ علي بن محمد معوض وآخران ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1416 هـ ، مجلد 4 ص 410 .

4 - إبن أبي حاتم ، محمد بن إدريس التميمي ، الجرح والتعديل ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكان ، الهند ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الاولى ، 1271 هـ /1952 م 7 / 191.

في صحيحه لهذا المعنى ، كما امتنع أبو زرعة و أبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد من أجل مسألة اللفظ ، وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم : كان أبو زرعة ترك الرواية عن علي من أجل ما كان منه في المحنة ، ووالدي كان يروي عنه لنزوعه عما كان منه ...، قلت - أي الذهبي – : قد كان ابن المديني خوافاً متاقياً في مسألة القرآن ، مع أنه كان حريصاً على إظهار الخير ...، وقد بدت منه هفوة ، ثم تاب منها، وهذا أبو عبدالله البخاري ، وناهيك به ، قد شحن صحيحه بحديث علي ابن المديني، وقال : ولو تركت حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق ... لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال ، أفَمَالك عقل يا عقيلي ! ، أتدري فيمن تتكلم ... ؟، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه ، ...ثم ما كل أحدٍ ، فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب ، يقدح فيه بما يُوَهن حديثه ، ولا من شرط الثقة ، أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، فَزِنِ الأشياء بالعدل والورع ، وأما علي بن المديني ، فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث ، ...) (1) ، وبين الذهبي في سياق آخر عن حال من أحوال المفاضلة بين الصحيحين ، على أساس مسألة اللفظ ، وهو أساس لم يراعه ِأئمة المفاضلة ، كما هو مشهور في محله عند علماء المصطلح ، حيث قال في تذكرة الحفاظ عند ترجمة الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري : (قال الحاكم : سمعت أبا الوليد يقول ، قال أبي: أي كتاب تجمع ! قلت : أُخَرِجُ على كتاب البخاري ، قال عليك بكتاب مسلم ، فإنه أكثر بركة ، فإن البخاري كان ينسب إلى اللفظ ، قال الذهبي معقبا : ومسلم أيضا منسوب إلى اللفظ ، والمسألة مشكلة) (2)

إن هذه المقولة على أنها بدعة عارضة بالمفهوم الذي تم تقريره ، فقد كان لها مقدماتها ومخرجاتها ، وهي بذلك مختلفة عن البدع التي رُمي بها بعضُ الرواة، وكان لنقاد الحديث وعلماء الجرح والتعديل والتعليل موقف اصطلاحي مشهور عنهم ، كما هوالأمر في بدعة القدر والتشيع والنصب والإرجاء وغيرها من البدع المذكورة في كتب التراجم والرجال ، وقد ظهر لي بالمتابعة في سير هذه المحنة ومراحل امتحان الولاة بها ، أن ومواقف المحدثين منها كانت مواقفَ إنسانيةً صرفةً، يختلف فيها الناس في طاقات التحمل والصبر على الشدائد والبلايا ، فمنهم القوي ببنيته الجسدية ، ومنهم الضعيف الذي لاحظ له من قوة البدن والمجالدة ، ولعل الاختلاف في مواقف الجلة من أهل الحديث والنقاد كان من هذه اللازمة تحديداً ، إذ لا مُسوغَ يُعَولُ عليه ويعتبر به ، إلا في ظروف هذه اللازمة البشرية، ومثل هذه المواقف المختلفة ، قد كانت لها أمثلة في الصدر الأول ، حيث عذب جماعة منهم وامتحنوا في إيمانهم ، فثبت بلال ، وتظاهر عمار ببعض الموافقة بلسانه ، فمن الذين امتثلوا الثبات والصبر وثبتوا على المحنة (أربعة ، لم يجيبوا بالكلية ، وهم أحمد بن حنبل ، وهو رئيسهم ، ومحمد بن نوح ، مات في الطريق حين ذهب هو وأحمد إلى المأمون ، ونعيم بن حماد الخزاعي ، وقد مات في السجن ، وأبو يعقوب البويطي ، وقد مات في سجن الواثق ، وكان مثقلاً بالحديد ، وأحمد بن نصر الخزاعي) (3) ، وقال المزني : (أبو بكر يوم الردة ، وعمر يوم السقيفة ، وعثمان يوم الدار ، وعلي يوم صفين ، وأحمد بن حنبل يوم المحنة) (4)

1- الذهبي ، ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، مجلد 3 ، ص140 .

2- الذهبي ، أبو عبدالله شمس الدين محمد ، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب الكتب العلمية، ج 3 / ص 895-896 .

3- إبن كثير ، أبو الفداء الدمشقي ، البداية والنهاية ، وثقه وقابل مخطوطاته علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية بلا تاريخ 357/5 .

4- المقدسي الحنبلي ، الإمام محي الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 35/1.

وأما موقف علي بن المديني ، فقد كان من الصنف الآخر ، ومن ذاك قوله : (لم أجد بداً من متابعتهم لأني جلست في بيت مظلم ثمانية أشهر، وفي رجلي قيد ثمانية أسنان ، حتى خفت علي بصري ، وقال : قوي أحمد على السوط وأنا لا اقوى ،فإن قالوا : يأخذ منهم ، فقد سُبِقتُ إلى ذلك ، فقد أخذ من هو خيرمني) (1) ، وذكر الخطيب عن ابراهيم بن عبد الله بن جنيد ، قال : (سمعت يحيى بن معين ، وذكر عنده علي بن المديني ، فحملوا عليه ، فقلت ليحيى : يا أبا زكريا ، ما علي عند الناس الإ مرتد، فقال : ما هو بمرتد ، هو على إسلامه ، رجل خاف فقال ما عليه ... ، وأخبر الخطيب : عن محمد بن علي المقرىء ، عن محمد بن عبد الله النيسابوري ، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ، يذكر فضل علي بن المديني ، وتقدمه وتبحره في هذا العلم ، فقال له بعض أصحابنا : قد تكلم فيه عمرو بن علي ، فقال : والله لو وجدت قوة ، لخرجت إلي البصرة فبلت على قبر عمرو بن علي) (2) ، وذكر الذهبي في الميزان عن علي بن المديني أنه قال : (خفت القتل ، ولو أني ضربت سوطا لمت) (3)

المبحث الثالث :-

دور المعتزلة في تأصيل بدعة القول بخلق القرآن ، والتحصيلُ لمآلأتها الاعتقادية وتداعياتُها النقدية على المحديثين بعد المحنة

فرضت الفلسفة بإلقاءاتها في ادعاء التجريد للمعاني ، ما بلغت به نصاباً ، محطُه العقلُ والإمكان الذهني والتفريغ للثوابت من معانيها ، وغير ذلك من مجالات الإلقاء الفلسفي ، الذي اقتاد تسليم قلوب وامتثالَها إلى محصلات التجريد والتفريغ الذهني المتموضع في دور الجدل وتسلسله ، بما يفرض على متعاطيه الخضوعَ للجدل والسَبقَ نَحو أصل ذهني ، تفرع منه النزاع الذي منشؤه : تلقفُ من انطوى عقلُه عن المعرفة الفعالة عن ذاتها ، بوصفها المعلل بمُقاربات العقل ومُقارناته ، فالجهم بن صفوان المتلقف لذلك المنزع ، قد انحدر بتعاطيه المعلل بالمقاربات العقلية ، ومقارناتها الفاسدة ، حتى بلغ انحدارُه مبلغ القول بخلق القرآن ، الذي استقوى بفساده وضلاله وبعده وانحرافه على سلامة العقل وصِبغته المُقَارِنة للمؤمن بالقرآن العظيم بمكانته الإلهية ، وحروفه وكلماته الربانية المعجزة.

إن الميل بالعقل والحيدة به إلى القول بخلق القرآن ، منزع لم يطء العقول بإمكاناتها من قبلُ ، ولم تتعرض له حتى العقول الثاوية في فسادها ، ومن هنا كان مسلك هذا القول على ضيقه وعنته ، قد استحوذ على عقول تعلقت بنحلة الفلسفة واستمداداتها من عقائد باطلة ، كعقائد أهل الكتاب ، التي آلت إلى التحريف والاستبدال .

1- الخطيب البغدادي ، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ،طبع للمرة الأولى بنفقة مكتبة الخانجي بالقاهرة ، والمكتبة العربية ببغداد ، ومطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة 1349 هـ ، 1931 م ، اعتنى به محمد أمين خانجي ،مجلد 468/11 .

2- المرجع السابق ، 468/11 .

3- -الذهبي ، ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، الجزء 3، صفحة 141 .

فالقول بخلق القرآن ، مَشرعٌ مستجد ، غامظ المسلك ، فاسد المآلآت ، فكان إذا ذلك تأصيله ليفضي إلي فروع هذه المسألة ، التي توسل بها المعتزلة بتأصيلهم إلى ما شاع في فكر بعض المعاصرين من أدعياء الحداثة والعقلنة ، على نحو ما ورد في دراسة للدكتور ناصر الحنيني ، عنوانها : (مآلآت القول بخلق القرآن في الفكر المعاصر)، فكان من هذه الفروع ، (القول بوجوب نقد القرآن ، والمقاربة إلى أنه ليس بوحي من عند الله ، ونفي الإعجازعنه ، وإسقاط مرجعيته ، وتجويز وقوع التحريف والزيادة والنقصان فيه ، ثم القول بتاريخية نصه) (1) .

وإن من أبطل مآلآت التوسل بالقول بخلق القرآن ، - على ما تم تأصيله عند الجهمية والمعتزلة المبطلين - ، نَحلتَهم الكلاميةَ الجارية **في نزع العلم عن دليله الذي يقضي العقل بظنيته ، وحصره بالدليل الذي يقضي العقل بقطعيته** ، على أن هذا الانبعاث الذي ظفروا به من لوثات علم الكلام واستمداداته ، قد أبطله الحس في الحقيقة وفي نفس الأمر ، **إذ العلم حاصل عند هذه الامة بمجرد ورود الروايات والأخبار التي عهد علماء مصطلح الحديث في روايته و ودرايته بعهدة ضبطها بمعايير الصحة والقبول المفيدين والمقتضيين للعلم المُوصل إلى الحكم المقصود في التشريع والعبادات** ، فهذا دأب سير هذه الامة مع أحاديث ومرويات نبيها صلى الله عليه وسلم في أمره ونهيه ، وسائر ما قام عليه هديه صلى الله عليه وسلم في أبواب البيان والتشريع، وغير ذلك من مناحي التكليف .

إذاً فحصول العلم المفيد والموصِل لمقصود الشارع ، مترتب في شرع هذه الأمة على مجرد حصول البيان الناشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا الباب الثابت في أصل بناء التشريع ، هو الذي سلك بخاصية هذه الأمة بعلوم الإسناد ، الذي انعقد به الدين ، واتصلت بسببه الروايات ، وتوثقت الأخبار ، وتحصل علم مصطلح الحديث بسلطته النقدية الصارمة ، وإجراءاته اللازمة ، وذلك في إتيانه على أحوال الرواة ، جرحا وتعديلاً ، أو تعليلاً ، إذ النظر في الأحكام النقدية على الرواة في واقعه في الحقيقة وفي نفس الأمر ، جارٍعلى أحوالهم وأوصافهم ومدى ضبطهم .

وقد عمل هؤلاء المبطلون على توسيع مسلك بدعتهم التي انتحلوها ، وتوطينها في التحسين العقلي في أدائه النقدي ، الذي أرادوا أن ينخفض معه ضمن هذا المسلك المنهجُ النقدي عند المحديثين ، ليتوارى عن دوره ومقاصده ، فيظهر إذ ذاك عواره ، ويُوقَّفُ هذا المنهج عن سلطته النقدية ، بحجة ما يستخرج من نظر ، مناطه: الأداء العقلي بإستمداداته وتحسيناته القائمة في محالِها ، حيث يقع التعارض مع المقتضى النقدي بأصوله الاصطلاحية الدائرة مع الإسناد ، درايةً بموضوعه في معرفة حال الراوي والمروي عنه من جهة القبول والرد ، وروايةً بموضوعه المشتمل على نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره ، وما يتبع ذلك من ضبط وتحرير للألفاظ ، وقد أمعن المعتزلة في خلق دواعي النظر إلى أداء العقل وتحسيناته ، وسلب دواعي الاعتماد على مناهج المحدثين النقدية ، باعتباراتها الاصطلاحيه ، فكان إذ ذلك العمل على تحقيق استبدال منهجي لمعايير قبول الروايات أو ردها ، ونقدها بمعاييرَ عقليةٍ صرفةٍ ، تؤثر في نتائجها على واقع الروايات ، وطريقة تحصيلها للعلم الذي ترأس هؤلاء المبطلون بدعة إفادته لليقين المُنتِج لأحكامه الاعتقادية والعملية ، ومن ثم عزله عن الروايات التي انخفضت في معيارها العقلي عن مرتبة اليقين ، لتفيد إذ ذلك ظناً ، يعجز عن إنتاج حكم اعتقادي وعملي وردت به الأدلة .

1-أنظر مقالة الدكتور ناصر الحنيني (مآلات القول بخلق القرآن في الفكر المعاصر) ، وهي منشورة في مجلة "التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة " ، العدد الأول ، السنه الأولى ، ربيع الأول ، 1431 هـ .

فتقرر بهذا العزل لليقينيات العقلية عما سواها من الظنيات ،العملُ على قبول الرواية وردها ضمن هذا الإعتبار ، وإبطالُ العمل بقواعد وقوانين علماء المصطلح، وقد زاد هذا الأمرَ إبطالُ بكل معانيه ، وتوسعٌ في تطبيقاته ، ما كان من ظهور الوضع والكذب .

وبعد أن انقدحت في الأذهان هذه البدعةُ الفاسدة المبطلة ، تولى علماء الحديث والأئمة من نقاده بقاطع أدلتهم وحازم إجراءاتهم العملَ على حصرها وقصرها في بابها العقلي الفاسد ، وأثبتوا حجية أخبار الآحاد ، المفيدةِ بظنيتها العقلية الصرفة، للعلم المُلزِم المنتجِ لأحكامه الاعتقادية والعملية في الواقع وفي نفس الأمر ، يقول الإمام الشنقيطي في مذكرته على أصول الفقه : (... كما أنه لا شك أن التحقيق هو مذهب الجمهور ، وهو جواز التعبد بأخبار الآحاد ، فالعمل بها قطعي ، والموافقة لما في نفس الأمر ظنية ، ولا مانع عقلاً ولا شرعاً ولا عادةً من بناء قطعيٍ شرعاً على أمرٍ ظنيٍ بالنسبة لما في نفس الأمر) (1)، واستُخرج بذلك ؛ العلم بأن اليقين والظن صفتان اعتباريتان قائمتان في الذهن المجرد ، ولا تؤثران في إفادة العلم الذي تنجزه وتؤديه الأخبارالظنيةُ - في الاعتبار الذهني المجرد - المستندةُ إلى قواعد التوثيق وقوانين الرواية ، وفي هذه اللازمة المنهجية الأصيلة عند المحدثين ، يقول الإمام ابن صلاح في أول مقدمته: (ومتى قالوا ، " هذا حديث صحيح " ، فمعناه أنه اتصل سنده في سائر الأوصاف المذكورة ، وليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر ، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد ، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول ، وكذلك إذا قالو في حديث : " إنه غير صحيح " ، فليس ذلك قطعا بأنه كذب في نفس الأمر ، وإنما المراد به أنه لم يصحَ إسنادُه على الشرط المذكور ، والله تبارك وتعالى أعلم) (2) .

وعلى ذلك فما أتَوا به المعتزلة في لازمتهم التي قذفوا بها على الأحاديث الصحيحة والروايات الموثوقة ؛ بما هي صدور عن لوثة فلسفية ومماحكات كلامية ، تنشأ وتنمو وتتقاطع أو تتناقض داخل العقل ، فهي بذلك تصور (إما **حصولي** : بمعنى أن وجود اليقين القطعي المفيدِ للعلم ، هو عبارةُ عن انعكاس صورة المعلوم في الذهن ؛ بحيث لا يتطرق العلم الذي اقتضاه دليلُه اليقيني إلى الواقع ، أو ما يعرف بالوجود الخارجي ، وإما **حضوريٌ** : بمعنى أن وجود اليقين نفسه هو عين وجوده العيني ، بدون انعكاسٍ على الوجود الخارجي ، فبالجملة ؛ فإن المعلوم اليقيني بالعلم الحصولي ، هو وجوده العلمي الذي هو غير وجودِه العيني، وهو بالعلم الحضوري : وجوده العلمي ، بما هوعين وجوده العيني) (3) .

رأينا في تفاصيل هذه اللوثة الفلسفية بمآلاتها الفاسدة ومجرياتها التصورية ، التي ليست هي إلا صورة يستحضرها العقل دون النظر في تبعات الإثبات أو النفي ، بما هما لازمان إجراءيان في الواقع ، فعندما قذف المعتزلة بهذه اللوثة على الروايات ، وجد أهل الحديث منها ما وجدوا في طروها الغريب عنهم ، وفي جدليتها الغامضة ، ومن رَحِمِ هذه اللوثة المبطلة ، نزع المعتزلة إلى تنزيه الله تعالى بتعطيل صفاته ونفيها عنه ، متوسلين العقلَ ، بما هو موضع استخراج اليقينيات ، ببنيتها التصورية الذهنية المجردة ، ومبطلين الأحاديث والرواياتِ ، بما هي موضع الظن الذي لا ينهض على الاستدلال لما هو يقيني متعلق بذات الله تعالى ، فقالوا في غمرة إبطالهم : إن تعدد الصفات يستلزم تعدد الذات ، فالله تعالى عليم بذاته لا بعلم ، قدير بذاته لا بقدرة ،الخ ...،

1- الشنقيطي ، محمد الأمين إبن المختار ، مذكرة أصول الفقه ، دار القلم ،بيروت، ص 106 .

2 - إبن الصلاح ،المقدمة ،ص 11.

3- أنظر الساعدي ، الأستاذ صادق ، نافذة على الفلسفة ، بلا تاريخ ، الدرس الثامن عشر ، ص141 - 143.

ومن الصفات العلية التي خضعت لإبطالهم ، صفةُ الكلام لله عز وجل ، فقد مَضَوا بمستنَدهمُ العقلي إلى أن الكلام الموصوف به الله تعالى ، صفة فعل لا صفة ذات، (فليس لله تعالى كلام قائم بذاته ، بل كلامه سبحانه وتعالى منفصل عنه مخلوق) (1) ، وقد بَنَوا - كما تقدم - هذا الفرع على أصلهم المنحدر عن استبنائهم لمنهجهم في العقيدة والإيمان على العقل المجرد ، (وهو أن الرب سبحانه وتعالى - لا تقوم به صفة ، لاستلزام ذلك التجسيمَ والمشابهة بالمخلوق ؛ ذلك أن الصفة عَرَضُ ، والعَرَضُ، لا يقوم إلا بجسم ؛ وعلى ذلك فالكلام لا ينسب إلى الله تعالى وصفاً ، بل فعلا وخلقاً) (2) .

تمت الإشارة من قبل إلى أن تلقف بدعة القول بخلق القرآن الكريم ، قد تحَايثت مع انتشار الوضع ، واتساع نشاط الوضاعين والكذابين عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ، وقد أدى ذلك إلى رفع سوية خطاب المعتزلة في الناس ، والاستقواء في طرح حججهم ، وإلزام الناس بها ، وذلك ما بين (218 هـ الى 234 هـ)) (3) ثم تتابع بلوغهم واستقوائهم ؛ حتى استحالت بدعتهم إلى محنة عامة جارفة بكل من ينكرها ، وتفصيل ذلك مسطور في محله عند من كتب في تاريخ هذه المحنة.

والمقصودُ بيانه هنا : ما فرضته هذه المحنة بثقلها من إلقاءات فاصلة ومحورية على أصحاب الحديث خاصة ، فقد سلكت بهمُ المحنة مسالك نقدية ، نَزَعَتهُم عن شروطهم، وجَرجت عدالة بعضهم ، وأعَلّت رواياتِهم ، وصنفت مكانة تدينهم ؛ (فقد كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلا في الدين ولا فرعا ، في جهلها سعةٌ، وفي العلم بها فضيلة ، فَنَمى شرها ، وعَظُمَ شأنها حتى فرقت جماعتهم وشتتت كلمتهم، ووهنت أمرهم ، وأشمتت حاسديهم ، وكَفَت عدوهم مؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم، فهو دائب يضحك منهم ويستهزء بهم ، حين رأى بعضم يكفر بعضاً ، وبعضهم يلعن بعضاً ، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين ، ومتباينين وهم كالمجتمعين) (4) .

وقد أتى النقاد من المحدثين على هذه المحنة ؛ بما توافروا عليه من وضع صيغ نقدية ، نزلوا بها على ما أفضى إليه القولُ بخلق القرآن من جرحِ (من ثبتت عدالته ، وصحت في العلم إمامته ، وبانت ثقته ، فلا يلتفت فيه إلى قول أحد ، إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة ، تصح بها جرحته على طريق الشهادات) (5)

1-أنظر مجموع الفتاوي ، 6 /219 .

2 - اتحاف الخلان والجماعة بشرح عقيدة أهل السنة والجماعة ، للعلامة محمد بن صالح بن عثيمين ، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ص6 ، بنوع تصرف .

3- أنظر الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك ، بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط4 ، دار المعارف ، القاهرة 1979م 631/8 ، وأنظر كذلك القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي اليماني ، ص 219 -221.

4- إبن قتيبه ، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري ، الإختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، بتحقيق عمر بن محمود أبو عمر ، الناشر: دار الراية ، ط1 ، 1412 هـ ، 20/1.

5- إبن عبد البر ،جامع بيان العلم وفضله ، تحقيق أبي الأشبال الازهري ، دار إبن الجوزي سنة 1414هـ ، ط1 ، 1093/2.

، ثم جاء التاج السبكي ، وأضاف أنه (لايقبل الجرح ولو مفسرا في حق من اشتُهر بالعدالة ، إذا كانت هناك قرينةٌ يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة) (1) .

وهذا المَنحَى في النقد ، ما كان في موضعه هذا ؛ **إلا على سبيل نَزع التهمة الطارئة عن الثقة استبناءاً لعدالته الثابتة ، فموضع الظَفَرهنا إنما هو : في إحاطة الثقات بأسباب توثيقهم ، لا بإحالتهم - على ما أشتُهر من ثقتهم ، وأنتُزِع من عدالتهم - إلى بدع رُمُوا بها ،ولوثات كلامية قُذِفُوا باتباعها** ، قال الإمام أحمد : (كل رجل ثبتت عدالتة لم يقبل فيه تجريح أحد ، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يَحتمل غير جرحه) (2) ، وقال الامام البخاري : (لم ينجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم... ، وتنـاوَلِ بعضهم في العِرض والنفس ، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجة ، ولم يسقطوا عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة ، والكلام في هذا كثير) (3) وقال الإمام محمد ابن جرير الطبري : (لو كان كل من ادُعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُعي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك ؛ للزم تركُ أكثر محدثي الأمصار ، لأنه ما منهم إلا وقد نَسَبَهُ قوم إلى ما يُرغبُ به عنه) (4)

لقد كانت هذه المحنة (داهية دهياء ، ومصيبة صماء ، وهي محنة علماء الزمان، ودعاؤهم إلى القول بخلق القرأن ، وقيام الأحمدين ابن حنبل الشيباني ، وابن نصر الخزاعي مقام الصديقين ،وما اتفق في تلك الكائنة من أعاجيبَ ، تناقلها الرواة على مر السنين) (5) .

والحمدلله تعالى بمنته في العلم ، وفضله في الفهم ، وجُوِده في الإحاطة بأمشاج هذه المحنة ، ومن أَتَت عليهم من أئمة الحديث ورواته ، ثم الصلاة والسلام الأتمان على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحابته العظام .

1- تاج الدين السبكي ، في قاعدة في الجرح والتعديل ، مطبوع مع كتاب(أربع رسائل في علوم الحديث) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر ، بيروت ، سنة 1410 هـ ،ط5 ، ص 33.

2 – إبن حجر العسقلاني ،تهذيب التهذيب ،273/7 .

3 – البخاري ، محمد ابن إسماعيل ، جزء القراءة خلف الإمام ، حققه وعلق عليه فضل الرحمن الثوري ، المكتبة السلفية سنة 1400 هـ ص 39 بنوع من التصرف .

4- إبن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي ، هدي الساري مقدمة فتح الباري ص508 ، تحقيق العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز ، طبعة دار الفكر ، الطبعة الأولى .

5- هذه عبارة اقتَبَستُها من كلام التاج السبكي ، طبقات الشافعية ، 37/2 ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناجي ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ .

الخاتمة :

ظَفَرت هذه الدراسةُ بالنتائج الآتية :

1 – إن الرؤية النقدية التي أَحاطت بهذه المقولة ، كانت في الصور الثلاث الآتية :

أ – صورةِ التصديق بها، جهلاً بحقيقتها، أو صدوراً عن بدعةٍ، تَفرُقُ العقلَ وتُفَرِقُ النقل.

ب – صورةِ التوقف فيها، وهو ما يعرفُ بالتوقفِ في مسألة اللفظ .

ج – صورةِ التكذيبِ بها والنصِ على ذلك، لمخالفتها أصلاً من أصول الإعتقاد .

2 – جرى القول بخلق القرآن الكريم عند النقاد مجرى البدعِ التي نُسِبَ إليها رواة، أو قال بها رواةٌ متأولين، وقد وقع التمييز في ذلك بين الراوي العدل الضابط الذي رُمِيَ ببدعته، وغيره من الرواة المجروحين ،على التفصيل المشهور في بابه عند علماء المصطلح .

3 – القول بخلق القرآن الكريم مشرعٌ مستجدٌ، غامض المسلك فاسد المآلات .

4 – عمل المعتزلة على توسيع مسلك بدعتهم التي انتحلوها، وتوطينها في التحسين العقلي في أداءه النقلي، الذي أرادوا أن ينخفضَ معه ضمن هذا المسلك المنهجُ النقدي عند المحدثين؛ ليتوارى عن دوره ومقاصده؛ فيظهر إذ ذاك عوارُه، ويُوَقُفُ هذا المنهجُ عن سلطته النقدية، بحجة ما يستخرج من نظرٍ، مناطه الأداء العقلي باستمداداته، وتحسيناته القائمة في محالها .

5 – أدى النظر في تفاصيل هذه اللوثة الفلسفية بمآلاتها الفاسدة، ومجرياتها التصورية إلى أنها ليست إلا صورة يستحضرها العقل ، دون النظر في تبعات الإثبات أو النفي، بما هما لازمان إجرائيان في الواقع .

6 – تحايَثَ القول بخلق القرآن الكريم مع انتشار الوضع، واتساع نشاط الوضاعين، وقد أدى ذلك إلى رفع سوية خطاب المعتزلة في الناس، والاستقواء في طرح حججهم وإمتحان الناس بها .

مراجع الدراسة :

1 - إبن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب ، بإعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد ، مؤوسسة الرسالة ، ط1 ،1416 هـ

2 - ابن حزم , كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده , دراسة وتحقيق د.احمد بن ناصر ابن محمد الحمد ود.سعيد القزقي , مكتبة التراث .

3 - إبن كثير، أبو الفداء الدمشقي ، البداية والنهاية ، وثقه واعتنى به علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1 1410 هـ .

4 - أبو غدة ، عبد الفتاح ، مسألة خلق القرآن الكريم وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط2 .

5 - أنظر إبن الصلاح ،أبا عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي ، علوم الحديث ، حققه وعلق عليه د . نور الدين عتر ، المكتبة العلمية .

6 - أنظر في تفصيل فروع هذه الجدلية ابن حزم الظاهري , ابو محمد علي , كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ,وبهامشه كتاب الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني , مكتبة السلام العالمية ، بلا تاريخ .

7 - الحافظ زين الدين العراقي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، تحقيق الشيخ سليمان ربيع ، ط1 ، 1355 هـ .

8 - الدينوري ، محمد بن مسلم بن قتيبة ، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية للنشر والتوزيع .

9 - الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، ميزان الإعتدال في نقد الرجال ويليه ذيل ميزان الإعتدال للإمام أبي الفضل العراقي ، دراسة وتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية بيروت ،بلا تاريخ .

10 - الرحمن بن يحى ، القائد إلى تصحيح العقائد ,علق عليه محمد ناصر الدين الألباني , المكتب الإسلامي . المعلمي اليماني

11 - سعيد , د. همام عبد الرحيم ، في تحقيقه على شرح علل الترمذي للحافظ إبن رجب الحنبلي ، مكتبة المنار ، ط 1 ,1407هـ .

12 - شيخ الإسلام ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة عام 1425هـ .

13 - الصنعاني ،محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ، ثمرات النظر في علم الاثر، المحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية ،الطبعة: الأولى، 1417هـ .

14 - عبدالله بن فوزان بن صالح الفوزان المحنة وأثرها في منهج الإمام أحمد النقدي ، وهي رسالة من سلسلة البحوث العلمية المحكمة ، سنة النشر 1431 هـ .

15 - العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1379 هـ ، رقم كتبه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، وقام بإخراجه وصححه محب الدين الخطيب .

16 - العقيلي ،أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد ،كتاب الضعفاء ،تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ،دار الصميعي ،ط1 ،1402هـ .

17 - الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، بتقديم محمد الحافظ التيجاني ، دار التراث العربي ، ط2 .

18 - الكوثري ، محمد بن زاهد بن الحسن ، تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفه من الأكاذيب ،عني بنشره السيد عزت العطار الحسيني ، الطبعة الأولى ، 1361 هـ .

19 - اللالكائي ، أبو القاسم الحسن بن منصور ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، خرج أحاديثه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ،بيروت .

20 - النووي ، يحى بن شرف بن مري ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة دار التراث ، مصر ، ط2 , 1392 هـ .

21 - إبن أبي حاتم ، محمد بن إدريس التميمي ، الجرح والتعديل ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكان ، الهند ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الاولى ، 1271 هـ .

22 - الذهبي ، أبو عبدالله شمس الدين محمد ، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب الكتب العلمية .

23 - المقدسي الحنبلي ، الإمام محي الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

24 - الخطيب البغدادي ، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ،طبع للمرة الأولى بنفقة مكتبة الخانجي بالقاهرة ، والمكتبة العربية ببغداد ، ومطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة 1349 هـ ، 1931 م ، اعتنى به محمد أمين خانجي .

25 - أنظر مقالة الدكتور ناصر الحنيني (مآلات القول بخلق القرآن في الفكر المعاصر) ، وهي منشورة في مجلة "التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة " ، العدد الأول ، السنه الأولى ، ربيع الأول ، 1431 هـ .

26 - الشنقيطي ، محمد الأمين إبن المختار ، مذكرة أصول الفقه ، دار القلم ،بيروت.

27 - الساعدي ، الأستاذ صادق ، نافذة على الفلسفة ، بلا تاريخ ، الدرس الثامن عشر .

28 - اتحاف الخلان والجماعة بشرح عقيدة أهل السنة والجماعة ، للعلامة محمد بن صالح بن عثيمين ، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة .

29 - الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك ، بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط4 ، دار المعارف ، القاهرة 1979م .

30 - إبن قتيبه ، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري ، الإختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، بتحقيق عمر بن محمود أبو عمر ، الناشر: دار الراية ، ط1 ، 1412 هـ .

31 - إبن عبد البر ،جامع بيان العلم وفضله ، تحقيق أبي الأشبال الازهري ، دار إبن الجوزي سنة 1 تاج الدين السبكي ، في قاعدة في الجرح والتعديل ، مطبوع مع كتاب(أربع رسائل في علوم الحديث) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر ، بيروت ، سنة 1410 هـ .

32 - البخاري ، محمد ابن إسماعيل ، جزء القراءة خلف الإمام ، حققه وعلق عليه فضل الرحمن الثوري ، المكتبة السلفية سنة 1400 هـ .